الأمم المتحدة

A/C.5/79/SR.7

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
28 October 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 10:00.

الرئيسة: السيدة غونزاليس لوبيز ..... (السلفادور)

نائبة رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيدة برينين – هايلوك

المحتويات

البند 141 من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة *(تابع)*

البند 139 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 *(تابع)*

التشييد وإدارة الممتلكات (تابع)

مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها

التقدم المحرز في استبدال مباني المكاتب A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتِحت الجلسة الساعة 10:00.

البند 141 من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة *(تابع)* (A/79/521)

1 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): عرض تقرير الأمين العام عن الحالة المالية للأمم المتحدة (A/79/521)، فقال إنه منذ العرض الذي قُدِّم بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة في الجلسة الرابعة للجنة، وردت مدفوعات بلغ في أعقابها عددُ الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة لعمليات حفظ السلام 65 دولة؛ وبلغ عدد الدول التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين 121 دولة؛ وبلغ عدد الدول التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة لجميع الفئات 59 دولة. وبالإضافة إلى ذلك، وردت اشتراكات متصلة بتمويل عمليات حفظ السلام من سبع دول أعضاء.

2 - **السيد أينوموهيشا** (أوغندا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن الأمم المتحدة يجب أن تحصل على تمويل كافٍ يمكن التنبؤ به من أجل الوفاء بولاياتها. ويساور المجموعة القلق إزاء التقلبات في الحالة النقدية التي أدت إلى عدم إمكانية التنبؤ وعدم اليقين في تنفيذ الميزانية العادية. وقد بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة 1,5 بليون دولار في 30 أيلول/سبتمبر 2024، وهو مبلغ أكبر من المبلغ المسجل في نفس التاريخ من عام 2023، مما يشير إلى اتجاه يبعث على القلق استلزم مواصلة اتخاذ تدابير للحفاظ على النقدية. وقد بلغ مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة بالنسبة للميزانية البرنامجية وعمليات حفظ السلام والمحكمتين الدوليتين ما يزيد على 3,3 بلايين دولار في 30 أيلول/سبتمبر.

3 - وتابع قائلا إن قدرة المنظمة على تسوية التزاماتها تتوقف بالكامل على تلقيها المدفوعات المستحقة. وقد تسببت الدول الأعضاء التي لديها أعلى مستويات من المتأخرات في تفاقم الحالة المالية. ومما يبعث على القلق الشديد أن إحدى الدول الأعضاء مدينة بأكثر من نصف جميع الأنصبة المقررة غير المسددة بالنسبة للميزانية العادية وعمليات حفظ السلام، رغم أن لديها القدرة على الدفع. فبالرغم من أن هذه الدولة العضو تستفيد من الحد الأقصى البالغ 22 في المائة المطبق على أنصبتها المقررة، والذي يؤدي أساسا إلى حدوث خلل في تمويل المنظمة، فإنها تواصل الامتناع بصورة انفرادية عن سداد اشتراكاتها لأسباب سياسية وإن كانت لا تزال تحتفظ بامتيازاتها الخاصة في مجلس الأمن.

4 - واستطرد فقال إن المجموعة تدعو الدول الأعضاء التي تتمتع بالقدرة على الوفاء بالتزاماتها إلى القيام بذلك من خلال تسوية متأخراتها وسداد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. فمن الأهمية بمكان تحقيق الاستقرار المالي كي يتسنى للمنظمة أداء مهامها بفعالية وتنفيذ ولاياتها بالكامل. وتعرب المجموعة عن تقديرها للجهود المبذولة من جانب الدول الأعضاء التي خفضت من اشتراكاتها غير المسددة رغم التحديات المالية التي تؤثر على اقتصاداتها، وعن تعاطفها مع الدول التي لا تستطيع فعلا الوفاء بالتزاماتها المالية لأسباب خارجة عن إرادتها. وينبغي اتخاذ إجراءات لتيسير دفع الاشتراكات المقررة، وينبغي عدم منع الدول الأعضاء من الوفاء بالتزاماتها القانونية والمالية تجاه المنظمة أو عرقلة جهودها للقيام بذلك، وبخاصة في وقتٍ تواجه فيه المنظمة تحديات مستمرة في مجال السيولة.

5 - وأردف قائلا إن المجموعة ترى أنه ينبغي للأمين العام، كلما واجهت المنظمة أزمة سيولة، أن يدلي ببيان في المناقشة العامة للجمعية العامة لإبلاغ المشاركين بالضغوط المالية وبأعلى مبالغ الاشتراكات غير المسددة، لأن هذه المسألة الحرجة تستحق اهتمام جميع الوفود على أعلى المستويات ولن تُعالج إلا من خلال

زيادة الالتزام السياسي تجاه المنظمة. ولا تزال المجموعة، التي تتحمل عبئا متزايدا باستمرار فيما يتعلق بتمويل المنظمة، ملتزمة ببذل جهود بنّاءة من أجل تذليل الصعوبات المالية وتدعو شركاءها إلى أن تحذو حذوها.

6 - **السيدة شيا** إيهوي (سنغافورة): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن الأمم المتحدة لا تزال تعاني من عجزٍ في السيولة نتيجةً للدفع غير المنتظم والمتأخر للاشتراكات المقررة أو عدم دفعها. ويساور الرابطة القلق لأن مستوى الأنصبة المقررة غير المدفوعة بالنسبة للميزانية العادية في نهاية أيلول/سبتمبر 2024 قد بلغ 1,5 بليون دولار، وهو أعلى مستوى مسجل منذ أربع سنوات. ومن المخيب للآمال أن الهدف المالي المحدد للسنة الحالية لم يتحقق بعد، على غرار ما جرى في السنوات الخمس السابقة. ومن دواعي القلق أن تضطر الأمانة العامة إلى الشروع في إدارة السيولة عن طريق الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول، وأنها ستضطر أيضا إلى الاقتراض من الحساب الخاص. وتلاحظ الرابطة أيضا أن النسبة المئوية للأنصبة المقررة غير المدفوعة بالنسبة لعمليات حفظ السلام آخذة في الازدياد، على الرغم من الانخفاض في الميزانية الإجمالية لحفظ السلام.

7 - واستطردت فقالت إن حالة السيولة المتردية الناتجة عن عدم استقرار رأس المال الداخل أمر لا يمكن أن يستمر. فلقد تأثر بالفعل تنفيذ الولايات في بعض المجالات، في وقتٍ نهدف فيه إلى التعجيل بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإلى تنفيذ مبادرات أخرى، بما في ذلك في مجالات رئيسية مثل التعاون الرقمي والسلام والأمن. والسبيل الوحيد لمعالجة السبب الجذري لمشاكل السيولة هو أن تفي الدول الأعضاء باستمرار بالتزاماتها المالية والقانونية تجاه الأمم المتحدة وذلك بأن تسدد مدفوعاتها بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. فعندئذٍ فقط سيتسنى للمنظمة تنفيذ الولايات المسندة إليها من قبل الدول الأعضاء. وتدرك رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن بعض الدول الأعضاء تواجه صعوبات حقيقية في دفع اشتراكاتها المقررة بسبب ظروف خارجة عن إرادتها، وتشيد بالدول الأعضاء التي تسعى على الرغم من ذلك إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمة.

8 - وأردفت قائلة إنه ينبغي للأمانة العامة أن تواصل تقديم معلومات مستكملة بانتظام لإبقاء الدول الأعضاء على علم تام بالحالة المالية والمسار المقترح للمضي قدما. ولا يزال أعضاء الرابطة ملتزمين بالوفاء بالتزاماتهم المالية لضمان أن تظل الأمم المتحدة مؤسسة ذات مصداقية مهيّأة بشكل جيد للتصدي للتحديات المعقدة التي يواجهها العالم، ويدعون جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذوهم.

9 - **السيدة ريبس فرنانديز** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهي البوسنة والهرسك، وتركيا، والجبل الأسود، وجمهورية مولدوفا، بالإضافة إلى سان مارينو، وموناكو، فقالت إن الاتحاد الأوروبي لا يزال يساوره القلق إزاء النقص المستمر في السيولة الذي يعوق قدرة المنظمة على الوفاء بولاياتها. ولا يمكن حل المشكلة من جذورها إلا من خلال سداد الدول الأعضاء اشتراكاتها بالكامل في الوقت المحدد ودون شروط. ويحث الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء، في الحالات التي لا تتمكن فيها من تسديد المدفوعات بالكامل في حينها، على أن تضمن إمكانية التنبؤ بتلك المدفوعات قدر الإمكان. وترحب الدول التي تتكلم الممثلة باسمها بقيام بعض الدول الأعضاء بخفض ما عليها من متأخرات وتحث جميع الدول الأخرى التي عليها متأخرات غير مسددة على معالجة هذه المسألة باعتبارها ذات أولوية ملحة. ولا بد من إيجاد حلول مستدامة لمعالجة التردي المتواصل في حالة السيولة، وهو ما يضر بأداء المنظمة ويقوّض أهميتها في وقتٍ تضاعفت فيه الاحتياجات. ويجب على اللجنة، عند الموافقة على الميزانيات، أن تنظر في الآثار الأوسع نطاقا المترتبة على هذه المشكلة المستمرة.

10 - ومضت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يكرر تأكيد تأييده لإجراء استعراض للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة بهدف تجسيد القصد من القواعد بشكل أفضل مع السماح في الوقت نفسه بإدارة أفضل للنقدية. وهناك ميزة في الاحتفاظ بالاعتمادات غير المنفقة المموّلة من جانب الدول الأعضاء التي عليها متأخرات وفي مواصلة المناقشات بشأن تطوير آلية شاملة لتجميع النقدية في جميع أبواب الميزانية العادية وميزانية عمليات حفظ السلام. والاتحاد الأوروبي، إذ يؤكد على أهمية آليات سد الاحتياجات من السيولة، يحث اللجنة على ضمان أن تظل هذه الآليات ملائمة للغرض المنشود منها. وفي حين ينبغي معالجة مواطن الضعف في عملية إعداد الميزانية، فإن الحلول المعتمدة ينبغي ألا تؤثر سلبا في الدول الأعضاء التي تسدد المبالغ المستحقة عليها بالكامل وفي الوقت المحدد، مثلما تفعل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

11 - واسترسلت فقالت إنه فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، كان لتدابير تجميع النقدية التي اعتمدت في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة أثر إيجابي ولكنها لم تكن كافية. وفي هذا الوقت الحرج بالنسبة للسلام والأمن الدوليين، ينبغي أن يكون من الأولويات ضمان ألا يحول نقص السيولة النقدية دون قيام حفظة السلام بعملهم في الميدان أو دون تمكنهم من تنفيذ ولاياتهم.

12 - وأردفت قائلة إن الاعتماد التاريخي لميثاق المستقبل قد أكد على أن تعددية الأطراف لا تزال هي السبيل إلى تشكيل المستقبل. وتقع على عاتق اللجنة الخامسة مسؤولية ضمان أن تتوافر لدى الأمم المتحدة الموارد المالية اللازمة للوصول إلى مستوى الطموحات المحددة بشكل جماعي من قبل الدول الأعضاء. وسيواصل الاتحاد الأوروبي دعم المنظمة على نحوٍ يتسم بالمرونة والمسؤولية، والسعي إلى إيجاد حل مستدام لتحسين الحالة المالية مع ضمان أيضا ألا تثقل التدابير المقترحة كاهل الدول الأعضاء التي تفي باستمرار بالتزاماتها.

13 - **السيد الدواس** (الكويت): قال إن تحسين الحالة المالية للمنظمة مسألة معقدة من شأنها أن تتطلب اعتماد ضوابط مبتكرة. وللتوصل إلى حل لهذه المسألة سيلزم تجديد الالتزام بتعددية الأطراف وبذل جهود جماعية من جانب أصحاب المصلحة والأمم المتحدة والدول الأعضاء. ومن الضروري المضي قدما في إصلاح المنظمة وضمان التمثيل العادل في جميع المجالات. ومن شأن إدخال تحسينات على الهيكل المالي للمنظمة أن يتيح للدول الأعضاء التي تواجه تحديات اعتماد خطط تسديد متعددة السنوات.

14 - وأردف قائلا إنه من الضروري وقف الحروب والنزاعات التي تترتب عليها تكاليف باهظة وتستنزف ميزانية الأمم المتحدة. وينبغي التركيز على تمويل البرامج التنموية في البلدان النامية والبلدان المتضررة من الأزمات والنزاعات. وينبغي تقديم المساعدة للبلدان التي تعاني من عبء الديون لتتمكن من دفع اشتراكاتها، مما سيساعد على تحسين الحالة المالية للمنظمة. وحثّ الدول الأعضاء - ولا سيما الدول الأكثر ثراءً - على دفع اشتراكاتها في الوقت المحدد ودون شروط حتى يتسنى للأمم المتحدة أداء مهامها دون عوائق.

15 - **السيدة رودريغز - بيركيت** (غيانا): قالت إن وفد بلدها يساوره القلق إزاء الاتجاه المتمثل في تراجع مستوى السيولة، والذي استلزم اتخاذ تدابير للحفاظ على النقدية من أجل تمكين الأمم المتحدة من مواصلة عملها بسلاسة. وخفض وتيرة الإنفاق من أجل الحفاظ على النقدية يؤثر في تنفيذ البرامج والولايات. ومن شأن استنفاد احتياطيات الميزانية العادية من السيولة أن يقيّد تنفيذ الميزانية في عام 2025 ما لم تُجدد هذه الاحتياطيات بحلول نهاية عام 2024. ويكتسي دفع الدول الأعضاء أنصبتها المقررة في حينها أهمية قصوى من أجل الحيلولة دون تفاقم أزمة السيولة. وتناشد غيانا جميع الدول الأعضاء القادرة على دفع أنصبتها

المقررة في الميزانية العادية بالكامل وعلى نحو يمكن التنبؤ به أن تقوم بذلك حتى تتحسن حالة السيولة. وينبغي للدول الأعضاء التي تواجه صعوبات في سداد ما عليها من مدفوعات أن تعمل مع الأمانة العامة على تنفيذ خطة سداد تتناسب مع ظروفها. ويلاحظ وفد بلدها أيضا بقلق استمرار ارتفاع النسبة المئوية للاشتراكات غير المدفوعة فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، التي تراوحت بين 63 في المائة و 92 في المائة على مدى السنوات الأربع الماضية. وناشدت المتكلمة الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها المقررة لعمليات حفظ السلام بالكامل من أجل اجتثاث مشاكل السيولة التي تواجهها تلك العمليات من جذورها. وستتعاون غيانا بشكل بنّاء فيما يتعلق بأي مقترح يقدمه الأمين العام من شأنه أن يساعد على تحسين إدارة الموارد وبالتالي تحسين حالة السيولة، وستعمل مع الدول الأعضاء الأخرى على تعزيز الاستقرار المالي للمنظمة.

16 - **السيد كوتام** (المملكة المتحدة): قال إن حكومة بلده يساورها القلق إزاء استمرار تدهور حالة السيولة في الأمم المتحدة واستمرار القيود المفروضة على الإنفاق بسبب عدم كفاية الأرصدة النقدية. وتؤكد المملكة المتحدة من جديد اعتقادها القوي بأنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تسدد ما عليها من مدفوعات بالكامل وفي الوقت المحدد، وهي تدعو جميع الأعضاء الذين يواجهون صعوبات إلى التعاون بصورة بنّاءة مع الأمانة العامة بشأن خطط التسديد. وتجدر الإشادة بالأمانة العامة لاتباعها نهجا دؤوبا ومرنا في تحديد أولويات أنشطة الأمم المتحدة وإدارة الموارد المتاحة لضمان تنفيذ الأنشطة التي صدر بها تكليف. وسيتعاون وفد بلده بشكل بنّاء مع الأمانة العامة والدول الأعضاء لضمان أن يكون لدى الأمم المتحدة ما يلزم من نظام مالي حديث ومن إمكانية الحصول على الموارد للتعامل بفعالية مع التحديات المتعلقة بالسيولة.

17 - ومضى قائلا إن السلامة المالية للمنظمة تتوقف على سداد جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط؛ ويجب على الدول التي عليها اشتراكات غير مسددة أو متأخرة أن تقوم بالدفع على وجه السرعة. وفي الوقت الراهن الذي يتزايد فيه التوتر الجغرافي السياسي، أصبح من المهم أكثر من أي وقت مضى أن تقوم الدول الأعضاء، تماشيا مع التزاماتها الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، بتوفير موارد كافية وقواعد مالية مُحدثة حتى يتسنى للمنظمة تنفيذ الولايات التي حددتها تلك الدول نفسها. وستواصل المملكة المتحدة دفع اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد، وتكرر نداءاتها الموجهة إلى جميع الدول الأعضاء لدفع اشتراكاتها على نحو يتيح للأمم المتحدة تحقيق الاستفادة القصوى من تلك الموارد.

18 - **السيد سوبيرون غوزمان** (كوبا): قال إن وفد بلده يساوره القلق إزاء الحالة المالية للأمم المتحدة. فلا يوجد أي سبب يدعو إلى شل عمل المنظمة جزئيا بسبب نقص الموارد في حين يقع على جميع الدول الأعضاء التزام قانوني بدفع اشتراكاتها المقررة. ومن المؤسف أن البلد المضيف، وهو أغنى بلد في العالم، لم يفِ بمسؤوليته في هذا الصدد ويظل مدينا للأمم المتحدة بمبلغ ضخم. فعلى الرغم من استفادة الولايات المتحدة الأمريكية من الحد الأقصى لمعدل النصيب المقرر الوارد في جدول الأنصبة المقررة والذي لا يضاهي قدرتها الفعلية على الدفع، فهي مدينة بمبلغ يناهز بليون دولار من الأنصبة المقررة غير المدفوعة للميزانية العادية. ولا يُعقل أن تكون الولايات المتحدة، وهي أحد الأطراف الرئيسية التي شاركت في تأسيس الأمم المتحدة، البلدَ الذي يدفع بالمنظمة الآن إلى حافة الفشل بامتناعه عن دفع اشتراكاته المقررة.

19 - ومضى يقول إن كوبا تمكنت من تسديد اشتراكاتها بالكامل على الرغم من العوائق التي يثيرها الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ أكثر من 60 عاما وعلى الرغم من القرار الذي اتخذه ذلك البلد بإدراج كوبا في قائمة بالدول التي يُزعم أنها راعية للإرهاب، وهو إجراء زاد من

عرقلة المعاملات المصرفية اللازمة لتسديد المدفوعات المستحقة عليها. وتكرر كوبا دعوتها إلى جميع الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد، لأن هذا هو المسار الوحيد نحو تحقيق الاستقرار المالي الحقيقي للأمم المتحدة.

20 - **السيدة جيانغ** هوا (الصين): قالت إن السبب الجذري لأزمة السيولة هو أن مساهما رئيسيا معينا قد رفض منذ فترة طويلة دفع اشتراكاته المقررة بالكامل. واتخاذ التدابير المؤقتة لن يحل المشكلة بصورة نهائية. فتعليق إعادة الأرصدة الدائنة من الميزانية العادية إلى الدول الأعضاء فيما يتعلق بعام 2023 لن يؤدي بشكل أساسي إلى التخفيف من حدة أزمة السيولة، كما أن إعادة الأرصدة الدائنة إلى البلدان التي لم تسدد المتأخرات المستحقة عليها ليست بالأمر المعقول أو العادل. وينبغي للأمانة العامة أن تحث الدول الأعضاء التي عليها متأخرات على الوفاء بالتزاماتها المالية وأن تتخذ التدابير اللازمة لتيسير دفع الاشتراكات المقررة. فيجب أن تتمتع الأمم المتحدة بحالة مالية سليمة لأداء مهامها كما ينبغي، ويتعين تزويدها بالموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها بشكل كامل. وينبغي للأمانة العامة أن تحافظ على انضباط مالي صارم، وأن تتبنى سياسة عدم التسامح إطلاقا مع الفساد والغش، وأن تعزز الكفاءة في استخدام الموارد المالية التي تساهم بها الدول الأعضاء وأن تستفيد بشكل جيد من هذه الموارد.

21 - **السيدة شميد** (سويسرا): قالت إنه في سياق عالمي يتسم بتزايد التوترات والنزاعات، من الضروري أن تكون الأمم المتحدة قادرة على تنفيذ ولاياتها وأن تظل آلية قوية لحشد الموارد المسخرة للسلام وتعددية الأطراف. وبدون تمويل كافٍ يمكن التنبؤ به لن تتمكن المنظمة من إنجاز مهامها الرئيسية؛ والواقع أن القيود المتعلقة بالسيولة باتت تتحكم بشكل متزايد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية وفي تنفيذ الولايات. ومن دواعي القلق أن الدول الأعضاء التي تقدم مدفوعاتها إلى الأمم المتحدة هي ذاتها التي تحول أيضا دون تحقيق الأمم المتحدة كامل إمكاناتها. ولن تتوافر الموارد اللازمة إلا إذا تحملت جميع الدول الأعضاء مسؤوليتها من خلال دفع اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. وستشارك سويسرا على نحو بنّاء مع الدول الأعضاء الأخرى والأمانة العامة في الجهود المبذولة لإيجاد حل لأزمة السيولة المزمنة التي ما فتئت تؤثر على المنظمة منذ عدة سنوات. بيد أن أي حل يُتوصل إليه يجب أن يكون مستداما وألا يكون مجحفا بالدول الأعضاء التي تفي فعلا بالتزاماتها.

22 - **السيدة جونز** (أستراليا): تكلمت أيضا باسم كندا ونيوزيلندا، فقالت إن البلدان الثلاثة التي تتكلم باسمها يساورها بالغ القلق إزاء تدهور الحالة المالية وتحث جميع الدول الأعضاء على دفع اشتراكاتها المقررة في الوقت المحدد وبالكامل ودون شروط. وينبغي أن تتواصل الدول الأعضاء مع الأمانة العامة بشأن توقيت سداد مدفوعاتها من أجل تعزيز فعالية التخطيط المالي والإدارة المالية للمنظمة. وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2024، بلغ إجمالي الاشتراكات غير المدفوعة في الميزانية العادية 1,5 بليون دولار، وكان ما يزيد نسبته على 90 في المائة منها مستحقا على دولتين فقط من الدول الأعضاء. وحثّت المتكلمة الولايات المتحدة والصين على دفع اشتراكاتهما غير المسددة في الميزانية العادية لعام 2024 في أقرب موعد ممكن. وتلتزم أستراليا وكندا ونيوزيلندا بالعمل مع جميع الدول الأعضاء على إيجاد حلول طويلة الأجل لتحسين الحالة المالية للمنظمة.

23 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): قال إن الأمانة العامة قد اقترضت في أيلول/سبتمبر 2024 كامل المبلغ المتاح من صندوق رأس المال المتداول. واقترضت الأمانة العامة كامل المبلغ المتاح من

الحساب الخاص كي تفي بالتزاماتها عن شهر تشرين الأول/أكتوبر. وإذا لم ترد مدفوعات إضافية، سيلزم الاقتراض في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من حسابات المحكمتين الدوليتين المغلقتين.

24 - ومضى يقول إنه نتيجة لتحصيل بعض المتأخرات، فإنه يُتوقع الآن أن تُحصل نسبة 99,8 في المائة من الأنصبة المقررة لعام 2024. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه سيلزم في الواقع تحصيل ما مجموعه 115 في المائة من الأنصبة المقررة من أجل توفير السيولة اللازمة لتغطية إعادة الأرصدة الدائنة إلى الدول الأعضاء وتجديد الاحتياطيات النقدية. وسيلزم في الوقت الحالي توفير مبلغ إضافي قدره 490 مليون دولار لتجديد تلك الاحتياطيات بالكامل. وعلى الرغم من الزيادة المتوقعة في المبالغ المحصلة، فمن غير المرجح أن يتسنى رفع جميع القيود المفروضة حاليا على الإنفاق. وستسعى الأمانة العامة إلى تلبية أكثر الاحتياجات إلحاحا، ولكن لن يكون هناك أي استخدام للالتزامات الخاصة. وسترد أي مبالغ غير منفقة في تقرير الأداء المالي لعام 2024. وعلى الرغم من انخفاض مبلغ المتأخرات مقارنة بما كانت عليه في عام 2023، فمن المتوقع أن تزيد على 825 مليون دولار، وبالتالي ستظل القيود المفروضة على الإنفاق قائمة في بداية عام 2025. وأي مبالغ غير منفقة سيُستحق ردها إلى الدول الأعضاء في عام 2026.

25 - واسترسل فقال إنه إذا لم تتحرك اللجنة لمعالجة الحالة المالية، ستظل القيود الصارمة المفروضة على الإنفاق قائمة في عامي 2025 و 2026. وعلى الرغم من أن الحالة أفضل مما كان متوقعا في كانون الثاني/يناير 2024، فإنها لم تتحسن بما يكفي لإزالة تلك القيود. ولئن لم تكن هناك أي قيود على التعيين في حد ذاته، فلقد فُرض تخفيض فعلي في الميزانية بنسبة 10,5 في المائة على نطاق جميع البرامج. وبالتالي فإنه ليس بمقدور مديري البرامج تعيين موظفين إضافيين دون إجراء تخفيضات بقيمة معادلة في النفقات غير المتصلة بالوظائف. وليس بمقدور العديد منهم القيام بذلك لأنهم تلقوا، في ظل القيود المفروضة، أقل من 60 في المائة من مواردهم غير المتصلة بالوظائف المدرجة في الميزانية.

البند 139 من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2025 *(تابع)*

التشييد وإدارة الممتلكات (تابع)

مشروع التعديل التقويمي لمباني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها (A/79/7/Add.10 و A/79/221)

استبدال مباني المكاتب A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/79/7/Add.11 و A/79/267)

26 - **السيد راماناثان** (المراقب المالي): عرض التقرير المرحلي الثامن للأمين العام عن مشروع التعديل التقويمي لمباني مقر اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في بانكوك لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها (A/79/221)، فقال إن التقرير يقدم معلومات مستكملة عن المشروع، بما في ذلك ما يتعلق بأعمال التشييد، وإزالة المواد الخطرة، والاستعداد لأداء الأعمال. وكانت اللجنة قد نقلت مهام المشروع من فريق المشروع إلى شعبة الشؤون الإدارية لتفادي حدوث زيادة في التكاليف ولتسهيل المشاركة المبكرة للفرق التشغيلية التي ستتسلم إدارة المباني المجددة. وتحقق الآن الإنجاز شبه المكتمل للمرحلة 1 من التشييد، مع توقع أن يتم الإنجاز شبه المكتمل للمرحلة 2

بحلول نهاية عام 2024. واللجنة ملتزمة بتنفيذ المشـــروع في حدود الميزانية الإجمالية البالغة 41,3 مليون دولار التي وافقت عليها الجمعية العامة.

27 - وعرض التقرير المرحلي السـابع للأمين العام بشـأن اسـتبدال مباني المكاتب A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/79/267)، فقال إن التقرير يقدم معلومات مسـتكملة عن العناصـر الرئيسـية الثلاثة للمشـروع ألا وهي: الأشـغال المبكرة، واسـتراتيجيات الاسـتخدام المرن لأماكن العمل، والمبنى الجديد. وتم الانتهاء من عنصـر اسـتراتيجيات الاسـتخدام المرن لأماكن العمل فيما يتعلق بمباني المكاتب القائمة وأُحرز تقدّم في أعمال التشـييد المتصـلة بالمبنى الجديد. ومن المتوقع أن يتحقق الإنجاز شـبه المكتمل للمشـروع في كانون الأول/ديسـمبر 2025 في حدود التكلفة الإجمالية القصـوى البالغة 66,2 مليون دولار التي وافقت عليها الجمعية العامة.

28 - **السيدة برينين - هايلوك** (نائبة رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرضت تقرير اللجنة الاستشارية عن مشروع التعديل التقويمي لمباني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها (A/79/7/Add.10)، فقالت إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أنه من المتوقع حاليا أن يتحقق الإنجاز شبه المكتمل للمشروع في كانون الأول/ديسمبر 2024، أي بعد خمسة أشهر من التاريخ المتوقع في التقرير المرحلي السابق (A/78/346). وتأمل اللجنة الاسـتشـارية أن يُبذل كل جهد ممكن لتجنب أي حالات تأخير أخرى وتحقيق الإنجاز شـبه المكتمل للمشـروع بحلول كانون الأول/ديسـمبر 2024، وللتقليل إلى أدنى حد من الأثر المالي لحالات التأخير. وتأمل اللجنة الاسـتشـارية أيضـا أن يواصـل الأمين العام رصـد جميع المخاطر المتصـلة بالمشروع والتخفيف منها لضمان تنفيذ المشروع في حدود ما اعتُمد له من نطاق وميزانية وجدول زمني.

29 - ومضـت قائلة إن اللجنة الاسـتشـارية تلاحظ التدابير التي اتخذتها اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لآسـيا والمحيط الهادئ لنقل المسـؤوليات والمعارف المتعلقة بالمشـروع من فريق المشـروع إلى الموظفين التشغيليين في شعبة الشؤون الإدارية وللتقليل إلى أدنى حد من الزيادات في التكاليف. وفيما يتعلق بحساب الإنشـاءات الجارية للمشـروع، تأمل اللجنة الاسـتشـارية أن تُقدَّم إلى الجمعية العامة معلومات مسـتكملة عن النفقات والأرصدة غير المستخدمة، وذلك حتى إنجاز المشروع.

30 - وعرضـت تقرير اللجنة الاستشارية عن استبدال مباني المكاتب A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي (A/79/7/Add.11)، فقالت إن اللجنة الاسـتشـارية تلاحظ أنه لم يطرأ تغيير على التكلفة الإجمالية للمشـروع البالغة 66,2 مليون دولار وأن مسـتوى الثقة في أن المشـروع سـيُنفذ في حدود ذلك المظروف قد ارتفع إلى 99 في المائة. ومع ذلك، تلاحظ اللجنة الاسـتشـارية أيضـا أنه من المتوقع حاليا أن يتم الإنجاز شبه المكتمل للمشروع في كانون الأول/ديسمبر 2025، أي بتأخر قدره 12 شهرا مقارنة بالتقرير المرحلي السـابق (A/78/510). وفي هذا الصـدد، تبين اللجنة الاسـتشـارية عددا من الدروس التي اسـتخلصـها فريق المشـروع فيما يتعلق بالحد من المخاطر والتنفيذ في حدود الميزانية، وتأمل أن تُعمَّم تلك الدروس ليُستفاد منها في مشاريع التشييد الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة.

31 - وتناولت مسألة استخدام الحيز المكاني والكفاءة في استخدامه، فقالت إن اللجنة الاستشارية تلاحظ أيضـا تحسـن التوقعات بشـأن اسـتيعاب الموظفين لدى المسـتأجرين الحاليين لمجمع غيغيري. وفيما يتعلق باسـتيعاب موظفي كيانات منظومة الأمم المتحدة التي أعربت عن رغبتها في نقل بعض عملياتها إلى

نيروبي، تلاحظ اللجنة الاستشارية أنه يجري وضع حلول مؤقتة لتلبية الطلب المتزايد وتتطلع إلى تلقي معلومات عن مستجدات هذه المسألة مستقبلا.

32 - وأردفت قائلة إن اللجنة الاستشارية توصي بتوفير موارد إضافية قدرها 100 906 دولار للمشروع لعام 2025.

33 - **السيد أينوموهيشا** (أوغندا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن المجموعة تعلّق أهمية كبيرة على كلا المشروعين. وترحب المجموعة بالتقدم المحرز بشأن المرافق الجديدة للمكاتب في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وتقر المجموعة بالمستوى العالي من الثقة في أن المشروع سيُنفذ في حدود الميزانية المعتمدة، وتشير في الوقت نفسه أيضا إلى تحديث الجدول الزمني للمشروع تبعا لما تطلّبته حالات التأخير في شحن البضائع وفي انتقال المستأجرين إلى الأماكن المجدَّدة. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتجنب المزيد من حالات التأخير من أجل إتمام المشروع في حدود ما اعتُمد له من نطاق وميزانية وجدول زمني. وسيكون من المهم استمرار عمليات الرقابة والتنسيق، بما في ذلك ما توفره دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في المقر. وينبغي تطبيق أفضل الممارسات والدروس الرئيسية المستفادة من مشاريع التشييد الأخرى، حسب الاقتضاء، ولا سيما في مرحلة إغلاق المشروع، وينبغي مواصلة التعاون مع مشروع مرافق خدمات المؤتمرات التي يتم الاشتراك فيها في موقع واحد. وتلاحظ المجموعة أن الشواغر قد استُخدمت لتحسين التمثيل الجغرافي العادل والتوازن بين الجنسين داخل فريق إدارة المشروع وتأمل أن تُبذل جهود مماثلة من أجل المشاريع الأخرى.

34 - ومضى يقول إن المجموعة تلاحظ أنه من المتوقع إنجاز مشروع التعديل التقويمي لمباني اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لجعلها مستوفية لمعايير مقاومة الزلازل واستبدال التجهيزات المنتهية الصلاحية فيها بحلول كانون الأول/ديسمبر 2024. وترحب المجموعة بالجهود المبذولة للتقليل إلى أدنى حد من حالات التأخير الناجمة عن ظروف غير متوقعة وتلاحظ أن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ملتزمة بإنجاز المشروع دون الحاجة إلى موارد إضافية. وقد بذلت اللجنة جهودا جديرة بالثناء لتحقيق مكاسب ناتجة عن زيادة الكفاءة في استخدام الحيز المكاني والطاقة. وتحث المجموعة الدول الأعضاء على تقديم الدعم الكامل للمشروع في ظل اقتراب موعد إنجازه.

35 - **السيدة تشوا** (سنغافورة): تكلمت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تضطلع بدور فريد بوصفها أكبر لجنة إقليمية للأمم المتحدة، حيث تشمل خدماتها 53 عضوا و 9 أعضاء منتسبين من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وتدعم الرابطة العمل المهم الذي تضطلع به اللجنة في تعزيز التعاون الإقليمي وتقديم المساعدة التقنية لمعاونة الدول الأعضاء على تحقيق التنمية الشاملة للجميع والمستدامة. وتعرب الرابطة عن امتنانها للبلد المضيف، تايلند، لما يقدمه من دعم مستمر للجنة. ويجب أن تكون لدى اللجنة مبانٍ آمنة يسهل الوصول إليها لكفالة قدرتها على الاستمرار في تنفيذ ولاياتها.

36 - ومضت تقول إن الرابطة تدعم الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ لتطبيق الحوكمة الرشيدة والرقابة الفعالة والشفافية والمساءلة من أجل ضمان إنجاز المشروع في أوانه وفي حدود الميزانية. وأشادت بما قامت به اللجنة من متابعة لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير السنوي الثامن عن مراجعة الحسابات الذي أعده مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وبعدم وجود أي توصيات غير منفذة

من تقارير مراجعة الحسابات السابقة. وأشارت إلى التحسن الملحوظ في مستوى الثقة في أن المشروع سيُنفذ دون تجاوز الحد الأقصى المنقح والمعتمد لتكلفته.

37 - واسترسلت فقالت إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تتبنى استراتيجيات مبتكرة، بما في ذلك الحلول المتعلقة بالاستخدام المرن لأماكن العمل والسمات التصميمية للمباني، وهي استراتيجيات من شأنها تعزيز الوفورات في التكاليف والاستدامة البيئية. وتشجع الرابطةُ اللجنةَ على تعزيز التزامها بالاستفادة من المعارف المحلية ودروس الماضي لتحسين طرائق العمل، بما في ذلك من خلال الاستمرار في الاستعانة بخدمات خبير محلي مختص في المواد الخطرة بصفته مصمِّم مشروع المباني المقاومة للزلازل. وتجدر الإشادة باللجنة لقيامها بإدماج الدروس المستفادة من المرحلة الأولى من مشاريع البناء ومشاريع التشييد الأخرى للاسترشاد بها في تنفيذ وتسريع المرحلة الثانية من أعمال التشييد. ويسرّ الرابطة أن تلك الدروس القيّمة ستُوثَّق وتُعرَض على دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات.

38 - وأردفت قائلة إن الرابطة تثني على اللجنة لالتزامها بإنجاز المشروع بحلول نهاية عام 2024 دون طلب موارد إضافية، وتدعم أيضا الاستراتيجية المحددة لتيسير الانتقال إلى الإدارة الطويلة الأجل للمرافق. وتعيد الرابطة أيضا تأكيد دعمها الثابت لمشاريع التشييد في اللجان الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة.

39 - **السيد رشدي** (مصر): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقال إن المجموعة تقدر الدعم المقدَّم من حكومة كينيا في تيسير تنفيذ مشروع استبدال مباني المكاتب A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وتأمل أن يواصل الأمين العام التعاون مع كينيا لضمان إنجاز المشروع بنجاح. وتشجع المجموعة الأمانة العامة على التماس تبرعات للمشروع، بما في ذلك التبرعات العينية، من الدول الأعضاء وغيرها من الجهات المانحة المحتملة.

40 - وتابع قائلا إنه على الرغم من حالات التأخير التي حدثت في الآونة الأخيرة، فإن هناك الآن مستوى ثقة بنسبة 99 في المائة في أن المشروع سيُنجز في حدود الميزانية المعتمدة. وتثني المجموعة على الأمين العام وفريق إدارة المشروع لما يبذلانه من جهود دؤوبة، وتأمل أن تستمر عمليات الرقابة للتخفيف من أي مخاطر محتملة ولضمان النجاح في تنفيذ المشروع. وتشدد المجموعة على أهمية استخدام المواد والعمالة والخبرات المستقدمة من مصادر محلية وإقليمية وتتطلع إلى تلقي معلومات مستكملة عن تلك الجوانب من المشروع. وسيكون استمرار التزام اللجنة الخامسة بضمان توفير موارد مستدامة يمكن التنبؤ بها للمشروع أمرا حاسما لإنجازه بنجاح.

41 - **السيد أونغسوسوكنارومول** (تايلند): قال إن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، وهي لجنة أكثر من نصف أعضائها من البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، تضطلع بدور هام في تعزيز التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في آسيا والمحيط الهادئ. ولذلك فمن الضروري تزويد اللجنة بما يكفي من الدعم والموارد، بما في ذلك توفير المباني الآمنة والمأمونة في بانكوك، حيث يوجد أكثر من 30 وكالة من وكالات الأمم المتحدة التي تشترك في أماكن العمل ذاتها. وتثني حكومة بلده على اللجنة لما تبذله من جهود للتقليل إلى أدنى حد من حالات التأخير في المشروع وضمان ألا يتجاوز حدود الميزانية. وستواصل تايلند دعم المشروع، بما في ذلك بصفتها البلد المضيف. وسوف تقدم تايلند تبرعات من أجل صالة آسيا والمحيط الهادئ وهي تشجع غيرها على تقديم مثل هذه التبرعات. ومع اقتراب موعد إنجاز المشروع، سيكون من المهم استخلاص الدروس وتبادل أفضل الممارسات مع مشاريع التشييد الأخرى، بما في ذلك في

مجالات مثل استخدام المعارف والمواد المحلية والتصاميم العامة والاستراتيجيات المبتكرة التي تعزز تحقيق الاستدامة البيئية والوفورات في التكاليف مع ضمان استمرارية تصريف الأعمال.

42 - **السيدة موانجيلا** (كينيا): قالت إن وفد بلدها يقدّر التعاون الوثيق الذي ما يُبديه باستمرار كل من فريق المشروع والأمانة العامة وكذلك جهودهما الدؤوبة طوال فترة مشروع استبدال مباني المكاتب A إلى J في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي. وتؤكد حكومة بلدها من جديد التزامها بتيسير المشروع، وترحب بالدعم المستمر المقدم من اللجنة الخامسة، وتتطلع إلى إنجاز المشروع في عام 2025.

رُفعت الجلسة الساعة 11:05.